

## المحامي رياض عيسه

### 1. المقدمة

تعتبر المحاكم بأنواعها الداعم الأساسي للسلطة القضائية وإحدى أهم الأطر التنظيمية لهذه السلطة باعتبارها ثالث سلطة من سلطات أي دولة أو كيان سياسي إلى جانب كل من السلطة التشريعية والتنفيذية، وبالنظر إلى وضع محاكم السلطة الوطنية الفلسطينية خلال الفترة الراهنة نرى بأنها وصلت إلى حد يرثى له نتيجة للظروف الراهنة، علماً بأن محاكم السلطة الفلسطينية أدت دورها خلال فترة الانتفاضة الثانية بالرغم من كافة الظروف التي مرت بها المناطق وإن لم يكن أدائها بالمستوى المطلوب نتيجة لممارسات سلطات الاحتلال وذلك من حيث استمرارية العمل أو التأخر بالفصل في الدعاوى والقضايا المنظورة أمامها أو بتأجيل النظر فيها بشكل متكرر وعدم حضور القضاة وتغيّبهم وإعاقة تنقلهم والاعتداء عليهم إلا أن الأمر لم يصل إلى حد توقف المحاكم بشكل كامل أو شبه كامل عن العمل، حيث نرى بأن عمل المحاكم قد تأثر بشكل مباشر نتيجة الكثير من الممارسات والتصرفات الصادرة عن بعض أبناء مصدر السلطة، وهم أبناء الشعب الفلسطيني حيث نرى سلطة قضائية تنهار يوماً بعد يوم نتيجة تصرفات وسلوكيات غير منطقية وأخرى غير مسؤولة ولا تأخذ باعتباراتها النظرة المستقبلية و آثار هذه التصرفات على منظومة العدالة في المناطق الفلسطينية.

وقد كان لممارسات الاحتلال الصهيوني الإسرائيلي والأزمة الداخلية الفلسطينية المتمثلة بانتشار مظاهر الفلتان الأمني والخروج على القانون والأخطاء الموجودة والمتراكمة في الجهاز القضائي بالإضافة إلى إضراب الموظفين العموميين والاضطرابات المتزامنة الأثر الكبير على توقف عمل المحاكم في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية الأمر الذي أثر سلباً على استقرار حياة المواطن الفلسطيني، مما دعنا إلى اختيار موضوع هذه الدراسة الواقعية وتقديمها بشكل يكفل تجسيد الحالة الفلسطينية وأثارها على عمل المحاكم من خلال تناول المواضيع التي سيرد ذكرها أدناه والتي تم الاعتماد في توثيقها والتأكد من صحتها وموضوعيتها وموضوعيتها إجراء عملية الاستقصاء والاستفسار الواقعي المباشر في جمع المعلومة ومعاينة الحدث من خلال القيام بالزيارات الميدانية لكل من مجلس القضاء الأعلى ونقابة المحامين النظاميين والمحاكم والمؤسسات والجمعيات الخيرية والأهلية ذات العلاقة بالإضافة إلى إجراء بعض المقابلات مع الأشخاص ذوي العلاقة وبعض فئات وشرائح المجتمع من أصحاب ورجال الأعمال والعمال والموظفين والجمهور من المتضررين سواء مدعين أو مشتكين أو مدعى عليهم أو مشتكى عليهم بالإضافة إلى بعض البيانات الصادرة عن المؤسسات الرسمية وغير الرسمية ذات العلاقة.

## 2. الواقع الفلسطيني.

بالنظر إلى الواقع الذي تعيشه السلطة الوطنية الفلسطينية بكافة مؤسساتها وأجهزتها يتبين بشكل جلي الآثار السلبية التي انعكست على حياة المواطن الفلسطيني الذي لم يعد بمقدوره التحمل أو الصبر على واقع هذه الحياة نتيجة لما يواجهه في صعوبات جمة سببها الاحتلال الإسرائيلي أولاً وتصرفات السلطة وأحزابها ثانياً، الأمر الذي ترك غضة من نفوس الكثير من المواطنين، حيث نرى قصوراً واضحاً في كل من الجانب القانوني والتنظيمي لواقع السلطة الوطنية الفلسطينية بما في ذلك السلطة القضائية إذ توجد هنالك الكثير من المعوقات والأسباب الداخلية التي نحن بصدد التطرق إليها في هذه الدراسة والتي أثرت وتؤثر بشكل مباشر وأخرى غير مباشر على واقع عمل المحاكم الفلسطينية ودوائرها التابعة واستمراريتها ونزاهة وموضوعية أجهزة السلطة القضائية، ومن أهم هذه المعوقات والأسباب الداخلية التي أثرت بشكل مباشر على عمل المحاكم وهي كما يلي:-

### 2.1 إضراب الموظفين العموميين.

شكل إضراب الموظفين العموميين ضربة قوية ومؤثرة للإطار التنظيمي الخاص بالسلطة القضائية بكافة أجهزتها وأهمها المحاكم النظامية ودوائرها التابعة ودوائر النيابة العامة حيث توقف عمل المحاكم بشكل شبه كامل نتيجة التحاق موظفي المحاكم وأجهزة السلطة القضائية بباقي الموظفين العموميين الأمر الذي أثر بشكل مباشر على حالة الشارع الفلسطيني حيث انتشار مظاهر الفساد والجريمة بأنواعها مثل السرقة والسرقة المنظمة والقتل والتهديد وغيرها من أنواع الجرائم، والفلتان الأمني، وأضحى الكثير يتجاوز أحكام القانون والتشريع ويعتدي على أملاك ومقدرات الغير أخذاً باعتباره بأنه لن يلاحق قضائياً حتى وإن كان ذلك لعدة أشهر أو سنوات نتيجة توقف عمل المحاكم.

### 2.2 الفلتان الأمني.

كان للفلتان الأمني الأثر المباشر لعدم استقرار عمل المحاكم وذلك نتيجة ما ترتب عليه من عدم احترام للقضاء وتجنب اللجوء إليه لنيل أو اكتساب أو تحصيل الحقوق والخوف تارة أخرى من اللجوء إليه نتيجة ما قد يلحق بالمدعي أو المشتكي من قبل المدعى عليه و/أو المشتكى عليه أو نتيجة لتأخر المحاكم بالفصل بموضوع النزاع أو النظر فيه الأمر الذي دعى الكثير إلى اعتماد مبدأ "القوة" واخذ كل شخص حقه بيده أو بالقوة من خلال الاستعانة بأحد الأشخاص المسلحين أو اللجوء إلى طرق وأساليب أخرى غير قانونية وتحصيل ما قد يستحق أو لا يستحق بقوة

السلاح والتهديد و التخويف والترهيب، وبهذا تبين القصور الحقيقي لعمل المحاكم نتيجة عدم تبني سياسة تدعو إلى تعزيز الثقة في نفوس الجمهور بالسلطة القضائية و عمل أجهزتها المختلفة بما فيها المحاكم بل وعدم إغلاق الفجوة التي تتسع يوماً بعد يوم بين السلطة القضائية التي يفترض أن تتصف المظلوم وتحمي المعتدى عليه وذلك نتيجة لسلبية الحالة الفلسطينية الراهنة وانعدام الاستقرار والأمان وتراجع أداء السلطة القضائية بكافة أجهزتها.

### 2.3 نزاع السلطة.

ترك النزاع الحالي على السلطة بشتى مجالاته ومستوياته داخل المؤسسة الفلسطينية في المرحلة الراهنة جرح عميق اثر مباشرة على استقرار الحياة داخل المجتمع الفلسطيني، بالإضافة إلى تأثر عمل المحاكم وباقي أجهزة السلطة القضائية لدرجة إننا نرى وعبر وسائل الإعلام بأنواعها بأن مستوى هذا النزاع وصل حد الاقتتال الداخلي والنزاع المسلح التي من واجبها تنفيذ القانون وحماية التشريع والدستور وقرارات المحاكم، حيث تبلورت صورة هذا النزاع بشكل واضح بعد إجراء الانتخابات التشريعية الثانية الأمر الذي انعكس سلباً على مدى ثقة المواطن بواقع عمل السلطة القضائية بكامل أجهزتها في ظل الأجواء السائدة من نزاع على السلطة ومدى إمكانية تطبيق القانون وتنفيذ الأوامر والقرارات القضائية بحق أي شخص محكوم أو مشتكى عليه بشكل متناسب بين كل مدينة أو محافظة أو شخص قوي أو آخر ضعيف مما شكل تجاوزاً لمبادئ الحيادية والعدالة والإنصاف والمساواة.

### 2.4 النزاع الفصائلي.

يشكل النزاع الفصائلي المتصاعد خلال الفترة الراهنة احد أهم الأسباب والإشكاليات التي توجه عمل السلطة الوطنية الفلسطينية بكافة سلطاتها وأجهزتها التنفيذية و القضائية والتشريعية حيث نرى بأن حدة هذا النزاع الذي بدأ يتراكم منذ توقيع اتفاقية أسلو وحتى لحظة كتابة هذه الدراسة وصل إلى توجيه فوهات بنادق عناصر الفصائل الفلسطينية إلى بعضهم البعض، حيث كان لذلك اثر كبير على واقع الحياة في كنف السلطة الوطنية الفلسطينية، ونتيجة للتصعيد المتزامن والمستمر بدأت المحاكم بإغلاق أبوابها عند حدوث أي اقتتال أو نزاع والمطالبات المتكررة يوماً بعد يوماً بالإضراب احتجاجاً على ذلك الحدث أو ذلك التصريح أو الادعاء أو البيان الصادر عن هذا أو ذلك، أو نتيجة لوجود اضطرابات وعدم قدرة المحاكم ودوائر النيابة على حماية أي من المدعي أو المدعي عليه في حال التوجه إليها وطلب الإنصاف، وانتشار ثقافة السلاح

والموت، حيث وصل الحال إلى الاعتداء على مؤسسات ومقومات الدولة والقانون والسلطة بما في ذلك مقرات السلطة التنفيذية والتشريعية والقضائية وإحراقها وتدميرها ومجوداتها بأيدينا.

### 3. عمل المحاكم والواقع الحالي.

#### 3.1 الواقع القانوني.

بالرغم من صدور رزمة التشريعات المتعلقة بالسلطة القضائية ومن أهمها قانون السلطة القضائية لعام 2002 وقانون أصول المحاكمات المدنية والتجارية وقانون أصول الإجراءات الجزائية وقانون البيئات وقانون رسوم المحاكم النظامية وغيرها من التشريعات الثانوية الأخرى ذات العلاقة إلا أننا نرى بان هنالك الكثير من التعليقات من قبل شراح القانون والعاملين فيه تدور حول ضرورة تعديل أو تغيير بعض المواد أو النصوص أو حذفها أو إضافة نصوص أخرى تتبنى سياسات ترقى بمستوى السلطة القضائية وأجهزتها وعمل المحاكم، وغيرها من الأصوات المطالبة ببيان المقصود بنصوص بعض القوانين أو شرحها، هذا بالإضافة إلى عدم إصدار أو اعتماد القانون المعدل لقانون السلطة القضائية الأمر الذي اثر على استقرار العمل في المحاكم والنظر في الدعاوى المنظورة والمسجلة هذا من وجهة نظر الإطار القانوني الخاص بالسلطة القضائية، وبالنظر إلى السياسات التي تتبناها الأطر القانونية والتشريعية العامة المساندة للسلطة القضائية بكافة أجهزتها بما فيها المحاكم نرى بأنها لا تتضمن بين طياتها سياسة واضحة تضمن تعزيز الثقة لدى المواطن الفلسطيني بأجهزة السلطة القضائية أو تحض على احترامها والنأي والدفاع عنها مما يستدعي إعادة النظر بهذه السياسات.

#### 3.2 الواقع العملي.

يقتصر الواقع العملي للمحاكم خلال الفترة الراهنة على بعض الحالات الطارئة التي تتسم بالسمات الإنسانية وخاصة تلك المتعلقة بالإفراج عن أشخاص مشتكى عليهم أو صدر قرار بسجنهم وغيرها من الحالات والأعمال الأخرى من هذا القبيل حيث وجد تفاوت حتى في طبيعة هذه الحالات والأعمال بين مختلف المحاكم النظامية لدى محافظات السلطة الوطنية الفلسطينية، وقد انعكس الحال على باقي الأجهزة والدوائر الأخرى المرتبطة بالمحاكم النظامية منها كتاب العدل ودوائر الإجراء والتنفيذ ودوائر النيابة العامة ووكلاء النيابة بشكل أثر على الحياة الطبيعية للمواطن الفلسطيني وأدى إلى عرقلة مسار سير الأمور والمصالح وضياع الحقوق والمنافع للكثير من المراجعين من الجمهور والمرتبطة مصالحهم بعمل المحاكم.

أما بالنسبة إلى المحاكم الخاصة الأخرى مثل محكمة استئناف قضايا ضريبة الدخل أو تسوية الأراضي وغيرها من المحاكم الخاصة المرتبطة بعمل الوزارات والمؤسسات التنفيذية فقد توقف عملها بشكل كامل نتيجة لتوقف هذه الوزارات والمؤسسات عن استقبال المراجعين وإغلاق أبوابها.

وفي هذا الصدد يسجل لمحاكم البلديات استمرارية عملها لعدم شمولية الاضراب لقطاع البلديات وذلك وفقاً لما ثبت لنا عند الاتصال بمحاكم بلديات كل من مدن نابلس ورام الله وجنين والخليل إلا أننا وجدنا عدم التزام القضاة بالحضور في كثير من الأحيان لمقر محاكم البلدية نتيجة لإضراب موظفي القطاع العام وذلك انطلاقاً من تبعية قضاة محكمة البلديات لمجلس القضاء الأعلى، وبالرغم من ذلك وجد أن هنالك التزام بالعمل في ظل ظروف الإضراب إلا أن عمل محاكم البلديات تأثر بالحالة الراهنة العامة التي أثرت على عمل المحاكم النظامية من حيث التهرب من تنفيذ قرارات محكمة البلديات وعدم التجاوب معها.

#### 4. الآثار الناتجة عن توقف عمل المحاكم.

بالنظر إلى الواقع الحالي للساحة الفلسطينية وأثرها على السلطة القضائية وأجهزتها الملحقة بما فيها عمل المحاكم يتبين بشكل جلي الإشكاليات والمعوقات التي تركتها على مختلف مجالات الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي يعيشها الشعب الفلسطيني في ظل هذه الظروف، وبتناولنا في هذه موضوع عمل المحاكم استوجب علينا التطرق إلى ذلك وتوضيح بعض الآثار المترتبة على توقف عمل المحاكم وهي كما يلي:-

#### 4.1 الآثار الاجتماعية.

يعتبر المجتمع الإنساني أهم مقومات أي دولة أو كيان سياسي وبالنظر إلى الحالة الراهنة نرى بأن المجتمع الفلسطيني في بنيته الاجتماعية كان الأكثر تضرراً نتيجة لحالة التخبط السياسي السائدة، حيث بدأت تظهر مؤخراً الكثير من الحالات والحوادث السلبية المجرمة أو المحرمة أو غير المعهودة في المجتمع الفلسطيني أو تلك التي لم يعتد على مشاهدتها أو السماع بها والتي تعتبر بدورها أهم الآثار السلبية التي انعكست عليه نتيجة للواقع الحالي لعمل المحاكم نذكر منها على سبيل المثال:-

4.1.1. انتشار ثقافة الفوضى والخروج على القانون.

4.1.2. تفشي مظاهر العنف والعصيان والاعتداء على حقوق وممتلكات الغير.

4.1.3. التوجه والانحراف نحو الجريمة المنظمة.

- 4.1.4. تفش الفساد بكافة مستوياته وأنواعه على الصعيد الاجتماعي والاقتصادي والسياسي.
- 4.1.5. عرقلة مسار الحياة الطبيعية للمواطنين من حيث إتمام معاملاتهم ومصالحهم وأعمالهم والحفاظ عليها.
- 4.1.6. انتشار ثقافة التسامح بين مختلف أبناء وفئات الشعب الفلسطيني.
- 4.1.7. التأثير على فئات معينة من الجمهور بشكل مباشر نتيجة علاقتهم المباشرة مع عمل المحاكم بما فيها علاقة المواطنين مع المحاكم الشرعية من حيث تأخر دفع النفقات أو البت في القضايا المتعلقة بها والأمور الأخرى ذات العلاقة بالمحاكم الشرعية التي تمس أساس ونواة المجتمع وهي الأسرة وكذلك الحال بالنسبة لأصحاب العمل والعمال وعرقلة مختلف مناحي الحياة الاجتماعية.

#### 4.2. الآثار الاقتصادية.

أدى توقف عمل المحاكم والبت أو النظر في القضايا والدعاوى المرفوعة أو المقامة أو المقدمة لديها وعدم اتخاذ الإجراءات الأخرى المتعلقة بتنفيذ قرارات المحاكم وسندات التنفيذ إلى عرقلة الحياة الاقتصادية في المناطق الفلسطينية، حيث نرى بأن الكثير من أصحاب العمل والعمال باتوا يتذمرون من التأخر بالبت أو النظر في الدعاوى، كما أدى ذلك إلى عدم مقدرة أي شخص على التقدم بأي طلبات لدى دوائر المحاكم نتيجة إضراب الموظفين العاملين بها إذ أن حضور القاضي إلى المحكمة لا يحل من المعضلة شيء نتيجة ارتباط عمل هذا القاضي بغيره من موظفي المحكمة وهنا يمكن لنا أن نبين أهم الآثار المترتبة عن توقف عمل المحاكم على الحياة الاقتصادية وهي كما يلي:-

- 4.2.1. التأثير على حجم تداول الأموال بشكل عام وفي سوق العمل بشكل خاص نتيجة توقف أو تأجيل القرارات القضائية بدفع الأموال والاستحقاقات للغير.
- 4.2.2. إلحاق الخسائر الفادحة بالقطاع الاقتصادي نتيجة فتح المجال للخارجين على القانون من الاعتداء على مقومات الاقتصاد الوطني من شركات ومؤسسات اقتصادية بالإضافة إلى عدم احترام حقوق واستحقاقات العاملين في القطاع الاقتصادي.
- 4.2.3. عدم استطاعة العمال المطالبة بحقوقهم العمالية نتيجة توقف المحاكم عن استقبال الدعاوى أو القضايا.
- 4.2.4. سقوط وشطب بعض الدعاوى والقضايا نتيجة لعدم اتخاذ قرارات أو إجراء اللازم بها وخاصة من حيث المدد اللازمة لتقديم الطعون والاستئناف مما ترك المجال مفتوح أمام الخصوم من الاستفادة في المماطلة والتأثير على مسار العدالة.

- 4.2.5. عدم المقدرة على تنفيذ بعض الصفقات الاقتصادية أو المالية نتيجة لارتباط موضوعها بعمل المحاكم ودوائرها وذلك من خلال إثبات الحقوق والالتزامات.
- 4.2.6. عدم المقدرة على تسجيل وإثبات الحقوق والاستحقاقات المتعلقة بالمعاملات المدنية والتجارية المالية بما فيها براءات الاختراع وغيرها من الحقوق التي يجب إثباتها لدى قاضي الصلح أو قلم المحكمة المختصة.
- 4.2.7. إتاحة متسع من الوقت للمماطلات والتأخير في دفع وتنفيذ الالتزامات المالية للغير مما اثر على مستوى توفير السيولة بأيدي المواطنين بالإضافة لتهرب الكثير من مسؤوليتهم تجاه الغير سواء كان ذلك تجاه الجهات الرسمية وغير الرسمية.

### 4.3 الآثار السياسية.

أوجد توقف المحاكم عن العمل الكثير من الآثار السلبية على مختلف مناحي الحياة الاجتماعية والاقتصادية والتي انعكست بشكل مباشر على الحياة السياسية التي كانت السبب المباشر بتوقف عمل المحاكم أصلاً وبهذا نجد أن المستوى السياسي للقضية الفلسطينية وصل إلى درجة عالية من الانحدار والانهيال نتيجة لعدم تحديد الصلاحيات والاختصاصات اللازمة لكل جهة ومؤسسة من مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية ونتيجة لتغيب وتغيب القضاء عن التدخل لحل مثل هذه الخلافات على المستوى السياسي الفلسطيني، وهنا نرى بأن المحاكم المختصة لا تقوم بدورها كما هو مطلوب منها وخاصة المحكمة العليا نتيجة لتوقف عملها حيث تملك المحكمة العليا نتيجة لعدم تشكيل المحكمة الدستورية العليا التي من المفترض أن يؤدي وجودها إلى فض الكثير من النزاعات الدستورية القائمة في الوقت الراهن صلاحيات النظر في أي نزاع دستوري قائم أو يدور حول اختصاصات وصلاحيات مؤسسات السلطة.

وبهذا الاستقراء لطبيعة العلاقة بين عمل المحاكم والحياة السياسية من الممكن أن نبين أهم الآثار المترتبة على الحياة السياسية نتيجة للواقع الحالي لعمل المحاكم في هذه المرحلة وهي كما يلي:

- 4.3.1. تجاوز الكثير من مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية لصلاحياتها واختصاصاتها الأمر الذي أدى إلى وجود حالة من الفوضى والعراك السياسي داخل مؤسسات السلطة وأدى إلى عدم وجود برنامج يتفق عليه ممثلي السلطة مما أثر على مصالح المواطنين.
- 4.3.2. تراجع المحاكم المختصة لدى السلطة الوطنية الفلسطينية عن القيام بدورها اللازم من إيجاد حل للخلافات والنزاع القائم حول السلطة أو بين مؤسساتها أو الفصل في القضايا المرفوعة حول ذلك وتحديداً المحكمة العليا في ظل غياب المحكمة الدستورية العليا.

4.3.3. تجاوز المسؤولين لاختصاص المحاكم نتيجة لعدم تعاملهم مع القضاء الفلسطيني بالفصل في الخلافات والنزاعات القائمة وتجاهل دوره، حيث نرى في الآونة الأخيرة بان توقف المحاكم عن العمل عزز هذا الفهم لدى المسئول الفلسطيني وزاد الفجوة بينهما.

4.3.4. أدى توقف المحاكم عن العمل إلى انتشار الفهم الخاطئ لسلطات المحكمة وصلحاياتها حيث نجد بان الكثير من عناصر الأحزاب المشاركة في السلطة قاموا بتجاوز القانون والخروج عليه من حيث إطلاق النار على الغير وعلى بعضهم البعض وتطبيق القانون بأيدهم واعتبار أنفسهم بمثابة القضاة ومنفذي القانون الأمر الذي أدى إلى اتساع وتعدد المعوقات التي تواجه الحركة السياسية الفلسطينية وأثر بشكل مباشر على هيبة القضاء.

#### 4.4. التأثير على الواقع القضائي.

تأثرت السلطة القضائية بشكل كبير نتيجة للظروف والحالة الفلسطينية الراهنة حيث سعت السلطة القضائية منذ قيام السلطة إلى تجاوز المعوقات والإشكاليات التي تواجهها، حيث شرعت السلطة الوطنية منذ قدومها بتشكيل إطار قانوني وتنظيمي خاص بالسلطة القضائية، وقامت بتعزيز عمل السلطة القضائية خلافاً لما كان عليه الحال إبان الاحتلال الإسرائيلي ولكن نتيجة الظروف الراهنة التي اصطحبت معها بالإضافة إلى الاحتلال وآثاره الفلتان الأمني والاضطرابات والإضرابات المتتابة والمستمرة والتخبط في الحياة السياسية وانتشار الفوضى والعنف كل ذلك أدى إلى توقف وتجميد العمل في المحاكم النظامية والشرعية وغيرها من المحاكم الأخرى والدوائر التابعة لها ومختلف أجهزة السلطة القضائية الأخرى وهنا يمكن لنا أن نوجز أهم الآثار التي لحقت بالسلطة القضائية نتيجة توقف عمل المحاكم على النحو التالي:-

4.4.1. تذرر الجمهور من الدور الذي يقدمه القضاء الفلسطيني وتحديد المحاكم خلال المرحلة الراهنة.

4.4.2. اتساع الفجوة بين المواطنين والسلطة القضائية نتيجة لانعدام الثقة بالسلطة القضائية وأجهزتها التابعة لعدم تلبية حاجياتهم وإنصافهم والعمل على إرساء مبادئ العدالة.

4.4.3. توقف عمل أجهزة السلطة القضائية بما فيها المحاكم والدوائر المتعلقة بها مثل دوائر الإجراء والتنفيذ وكتاب العدل والنيابة العامة، وتراكم حجم القضايا والدعاوى وذلك وفقاً لما أفاد بيان صادر عن الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن بتاريخ 2006/10/10، حيث أثبت البيان أن عمل المحاكم الفلسطينية مستقلة لحقوق المواطن بتاريخ 2006/7/15 وحتى تاريخ صدور، حيث أسفر ذلك وفقاً لمعطيات البيان عن توقف الفصل في (49) ألف قضية من بينها (5859) قضية جنائيات وجرائم

خطيرة، ويحول ذلك أيضا دون عرض حوالي (900) موقوف في مراكز الإصلاح والتأهيل على المحاكم للبت في قضاياهم.

4.4.4. التأثير بشكل مباشر على مبادئ وقواعد العدالة والمساواة ويمس بأسس ومبادئ وجود السلطة القضائية مما يعني التخوف من انهيار منظومة العدالة ومؤسساتها في المناطق الفلسطينية.

4.4.5. انتشار حالة من الفوضى والفساد داخل أجهزة السلطة القضائية حيث نرى بعض موظفي السلطة القضائية يقومون وبالرغم من الإضراب بتأدية بعض الأعمال لبعض الأشخاص دون غيرهم من عامة المراجعين بالرغم من عدم تصنيفها من الحالات الطارئة.

4.4.6. تضارب المواقف داخل أجهزة السلطة القضائية، حيث وجدت بعض المحاكم تقوم ببعض الأعمال لصالح المواطنين في الحالات الطارئة بينما لا تقوم المحاكم الأخرى بأي من هذه الأعمال مما يعتبر مؤشر خطير على مدى نزاهة وحيادية السلطة القضائية.

4.4.7. تراجع مستوى السلطة القضائية نتيجة الظروف الراهنة عما كان عليه قبل تفاقم أزمة السلطة الوطنية الفلسطينية الراهنة.

#### 4. دور مجلس القضاء الأعلى.

في ظل الظروف الراهنة نرى بأن دور مجلس القضاء الأعلى تجاه الحالة التي آلت إليه حال المحاكم في الفترة الراهنة لم يكن في المستوى المطلوب وخاصة تجاه المعوقات والإشكاليات التي أثرت بشكل مباشر على دوره في قيادة واستقرار أجهزة السلطة القضائية وعمل المحاكم وهما القتلتان الأمني وإضراب الموظفين العموميين والأزمة الدستورية، حيث نرى بأن هناك قصور في عدم الدعوة إلى محاسبة الخارجين على القانون والمعتدين على المواطنين دون وجه حق ومنفذي القانون بأيديهم وذلك من حيث قيام الجهات المختصة بما فيها وأهمها النيابة العامة في تحريك الدعاوى ضد هؤلاء الخارجين على القانون وملاحقتهم بالسرعة الممكنة نتيجة الأعمال والممارسات التي قاموا بها بالإضافة إلى عدم قيام مجلس القضاء الأعلى باتخاذ الإجراءات اللازمة لترتيب أو تنسيق إضراب موظفي السلطة القضائية بصورة تكفل حماية الحقوق ومصالح المواطنين وتحافظ على هيبة ونزاهة القضاء الفلسطيني وعدم انسياقه خلف التطورات والأزمات السياسية أو الاجتماعية فسلطة القضاء سلطة مستقلة لا تخضع في تصرفاتها وقراراتها لأي مؤثرات داخلية أو خارجية.

#### 5. دور المستوى السياسي الرسمي.

بالرغم من المحاولات الجادة التي سعت إليه المستويات السياسية الرسمية داخل السلطة الوطنية الفلسطينية ممثلة بمجلس الوزراء وديوان الرئاسة للخروج من الأزمة الراهنة، إلا أن سعيها هذا لم يكون بالمستوى المطلوب حيث قامت بالمماطلة واستغلال الوقت للرد على الكثير من المبارزات السياسية ضاربة حالة المواطن الفلسطيني بعرض الحائط، غير مكترثة لمعني انهيار سلطة قضائية أو تعطيل لعمل المحاكم وانتشار الفوضى والفلتان الأمني وتعاملت مع هذا الموضوع الإنساني الاجتماعي إن صح الوصف وكأنه سجل سياسي.

#### 6. دور المؤسسات الأهلية والخيرية.

بالرغم من قيام المؤسسات الأهلية والخيرية ببعض المحاولات الداعمة إلى الخروج من هذه الأزمة الراهنة التي تمر بها السلطة الوطنية الفلسطينية إلا أننا نرى بأنها لم تقوم بالدور اللازم للضغط على مجلس القضاء الأعلى من أجل القيام بواجباته تجاه المواطنين أو تدعوه إلى النأي بذاته عن التأثير بحالة العراق على السلطة، أو إعادة عمل المحاكم والأجهزة الأخرى التابعة له أو المباشرة بإيجاد وسيلة لترتيب وضع موظفي السلطة القضائية.

#### 7. النقابات.

لم تقوم النقابات الفلسطينية بالدور المطلوب تجاه أزمة تعطيل عمل المحاكم حتى هذه اللحظة من أهم هذه النقابات التي كان من المنتظر قيامها بدور أساسي للخروج من الحالة الراهنة و تفعيل عمل المحاكم نقابة المحامين النظاميين الفلسطينيين إذ بمقدورها اقتراح الحلول والعلاج للكثير من الإشكاليات بالإضافة إلى قدرتها على توضيح أحكام القانون والدستور، حيث نرى بأن نقابة المحامين اكتفت بالجلوس والتشاور مع مجلس القضاء الأعلى دون أن تبدي أي تصور أو حل أو تقدم اقتراح حقيقي وعملي يتم الاتفاق عليه لتجاوز أزمة توقف عمل المحاكم أو الضغط بقوة تجاه الخروج من هذه الأزمة وتأخر تحركاتها تجاه ذلك، وكذلك الحال بالنسبة إلى اتحاد نقابة العمال واتحاد نقابات رجال الأعمال والقطاع الخاص إذ أننا لم نرى أي منها توجه بصيغة خطاب أو طلب أو حل أو اقتراح يدعو فيه مجلس القضاء الأعلى أو المستويات السياسية الرسمية المسؤولة إلى ضرورة وأهمية قيامه بواجباته تجاه أبناء الشعب الفلسطيني المتضرر من توقف وتجمد عمل المحاكم والعمل على حماية منظومة القضاء.

#### 8. دور الرأي العام.

بالنظر إلى الدور الذي يجب أن يؤديه الرأي العام بكافة وسائله نرى بان الرأي العام الفلسطيني تجاهل أو تناسى الوضع الذي وصل إليه حال السلطة القضائية لم تقوم بتغطية أهم المواضيع الواجب إظهارها وتقديمها للعموم والمواطنين وركز على مواضيع السجال السياسي بتفاصيلها

دون أن يبين الآثار والجوانب الإنسانية للمواطن الفلسطيني المتضرر من توقف عمل المحاكم، خاصة وأن الرأي العام بدوره يستطيع تشكيل وسيلة ضغط ناجعة للحض على إعادة استقرار حركة عمل المحاكم.

#### 9. دور المثقف الفلسطيني.

مع تقديرنا لكل من وقف أو حاول أو نادى بضرورة الخروج من الأزمة الراهنة ولكن لم يؤدي أبناء الشعب الفلسطيني وخاصة المثقفين منهم من محامين وقضاة و أطباء وأكاديميين ومدرسين الدور و الاستحقاق الذي كان من المفترض أن يقدموه أو يقوموا به تجاه الأزمة الفلسطينية ككل وتجاه السلطة القضائية وقضية عمل المحاكم بشكل خاص أو التدخل لإيجاد وسيلة و صيغة للخروج من الوضع الراهن الذي آلت إليه المحاكم الفلسطينية والتي أثرت بشكل مباشر على مختلف مناحي الحياة في فلسطيني.

#### 11. الاستنتاج والتوصيات.

بالنظر إلى الواقع الفعلي لعمل المحاكم الفلسطينية و باستقراء أهم المواضيع التي تم التطرق إليها في هذه الدراسة يتبين بشكل جلي بأن هنالك أزمة حقيقية يعيشها الشعب الفلسطيني نتيجة للظروف الراهنة وأزمة أخرى تمر بها السلطة القضائية بكافة أجهزتها أثرت بشكل مباشر على منحي الحياة الطبيعية للمواطن الفلسطيني وعلى كافة القطاعات الاجتماعية و السياسية والاقتصادية والمالية وغيرها من القطاعات العامة والخاصة وأدت إلى انتشار الفوضى والفساد والعصيان والفلتان الأمني مما يدعونا إلى تقديم التوصيات التي قد تساعد في إيجاد الحلول والمقترحات اللازمة للخروج من الأزمة التي تمر بها المحاكم الفلسطينية وهي كما يلي:

1. تبني سياسة واضحة المعالم والخطوط تكفل الخروج من الأزمة السياسية الراهنة في الوقت الحالي والتي تعتبر السبب الرئيسي خلف أي أزمة أخرى داخل سلطات ومؤسسات السلطة من قبل الجهات والأحزاب المشاركة في السلطة.
2. محاربة الفلتان الأمني والعصيان وإيجاد الحلول اللازمة للتوصل إلى تسوية معينة تكفل إيقاف كافة مظاهر الخروج على القانون والفلتان الأمني بشكل يكفل الحفاظ على استقرار الحياة الطبيعية وعمل كافة مؤسسات السلطة بالشكل المطلوب بما فيها المحاكم.
3. التوصل وبشكل عاجل إلى إيجاد الحلول المناسبة لإنهاء و/أو إيقاف إضراب موظفي القطاع العام بأي وسيلة سواء تم دفع رواتبهم أو جزء من هذه

- الرواتب أو لم يتم ذلك حتى وان كان هذا التوقف أو الإنهاء للإضراب العام بشكل جزئي أو مؤقت حماية لاستمرارية الحياة في المجتمع الفلسطيني.
4. قيام مجلس القضاء الأعلى باتخاذ الخطوات الحقيقية واللازمة بالتنسيق مع الجهات الأخرى بما فيها السلطة التنفيذية ووزارة العدل والنائب العام التي تكفل استمرارية عمل المحاكم وكافة أجهزة السلطة القضائية الأخرى.
5. تحرك القضاة وتحمل مسؤوليتهم تجاه أبناء الشعب الفلسطيني من خلال المشاركة لإيجاد نظام محاكم يعمل بشكل يكفل تحقيق العدالة والإنصاف.
6. قيام نقابة المحامين الفلسطينيين بالتحرك تجاه إشكالية استمرار توقف عمل المحاكم وباقي أجهزة السلطة القضائية واقتراح الحلول اللازمة للخروج من هذه الأزمة.
7. تحرك النقابات الأخرى مثل نقابة العمال ورجال الأعمال والنقابات المهنية الأخرى تجاه المشاركة والضغط تجاه ضرورة استمرارية عمل المحاكم.
8. توجيه الرأي العام نحو تبني سياسة خاصة بتفعيل دور المحاكم وإيصال أصوات المتضررين إلى الرأي العام المحلي والعالمي.
9. قيام المؤسسات الأهلية كل منها وفقاً لطبيعة عملها واختصاصها بالمشاركة في نشر ثقافة التوجيه إلى القضاء وتضييق الفجوة بين كل من المواطن الفلسطيني والسلطة القضائية.
10. قيام الجهات ذات العلاقة الرسمية منها وغير الرسمية بتوضيح الصورة الحالية التي وصلت إليه مختلف مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية بما فيها المحاكم وأجهزة السلطة القضائية ودعوة الموظفين المضربين إلى العودة إلى تأدية مهامهم وإلى تفهم كل شخص للحالة الراهنة والتطبيق الحقيقي لقيام التفاهم والتسامح.